

قطاع النفط والغاز والتنمية الاقتصادية في لبنان

د. ألبرداغر

Résumé

Il est question dans ce texte de :

- 1) présenter les *concepts utilisés* en science économique pour expliquer les effets d'une découverte de pétrole et de gaz sur l'économie concernée, et l'usage qui en est fait au Liban. Il est plus précisément question de présenter le concept de « mal hollandais », avec lequel on constate les effets négatifs du développement d'un secteur minier sur l'économie, et de présenter l'indicateur de « taux de change effectif réel » (REER), qui résume les conséquences possibles de la découverte de gaz et de pétrole, et son calcul au Liban.
- 2) présenter les *structures de l'économie libanaise*, comme une « économie de production de services » au départ, et qui est ensuite devenue une « économie de transferts », et qui a exprimé la priorité accordée aux intérêts des « rentiers financiers », aux dépens des intérêts des « capitalistes industriels ». Ce qui justifie de la qualifier de « capitalisme de rentiers », lequel concept a été élaboré par Keynes et utilisé par les Post-Keynésiens.
- 3) présenter l'usage qui peut être fait de la rente pétrolière pour :
 - a) financer la construction d'une « économie de production » ;
 - b) financer une politique sociale qui contribue à fixer les libanais dans leur pays. La rente peut être utilisée pour créer une « Banque de Développement » libanaise spécialisée dans l'octroi du crédit de long terme, et pour financer la construction de 100 « zones industrielles » à travers le pays. Elle peut être utilisée pour financer une « politique sociale », à l'image de ce qui s'est fait en Amérique Latine en pleine ère néo-libérale, mais aussi en France.

مداخلة في ندوة كلية العلوم وكلية الإقتصاد وإدارة الأعمال ومكتب الفرنكوفونية،

في ١٧ تشرين الثاني، ٢٠١٥ - كلية العلوم - الحدث

سأقصر مداخلة على: (١) عرض المفاهيم التي نستخدمها في علم الإقتصاد لتعيين أثر اكتشاف آبار نפט وغاز واستغلالها، على الإقتصاد الوطني؛ (٢) كيفية إستخدام الربح النفطي والغازي لتمويل التنمية في لبنان.

١. الأثر السلبي لاكتشاف النفط والغاز على الإقتصاد الوطني، أو مفهوم "الداء الهولندي":

سمحت تجربة إكتشاف البترول في هولندا واستثماره ببلورة مفهوم "الداء الهولندي"، الذي يعني حالة يمارس فيها القطاع البترولي الناشئ، أثراً شديداً سلبية على القطاعات المنتجة التقليدية، ويؤدي إلى حالة نزع-تصنيع في البلدان التي تنتج تقليدياً سلعاً صناعية. يتم ذلك من خلال الأجور المرتفعة التي يوفرها هذا القطاع للعاملين فيه، ما يؤدي إلى مطالبية العاملين في القطاعات التقليدية برفع أجورهم، بما يتجاوز إرتفاع إنتاجيتهم. يكون الأثر السلبي أولاً بانتقال الموارد البشرية من القطاعات التقليدية إلى القطاع المنجمي، وبارتفاع كلفة الإنتاج من خلال ارتفاعات الأجور الحاصلة، ما يضرب تنافسية الإقتصاد الوطني. شرح ذلك كوردن ورومر في أكثر من نص (كوردن، ١٩٨٤؛ رومر، ١٩٨٥).

رأى الباحثون أن هذا المفهوم يصلح لفهم أوضاع كل البلدان البترولية، من خلال "مفعول الإنفاق" (effet de dépense) الذي يؤدي إليه الربح البترولي، ومن خلال تسبب هذا الربح بتحسّن سعر صرف العملة الوطنية. يؤدي "مفعول الإنفاق" إلى رفع الطلب وبالتالي الأسعار، ويُنشئ تفارقاً بين الأسعار الوطنية والأسعار في بقية العالم، ضد مصلحة الإقتصاد الوطني. ويؤدي تحسّن سعر صرف العملة إلى إفقاد السلع الوطنية تنافسيتهما في الخارج (داغر، ٢٠٠٠: ٢٨-٣١؛ داغر، ٢٠٠١: ١٤١-١٤٦).

بلور الإقتصاديون "مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي" (REER) الذي يأخذ بالإعتبار (١) الأثر السلبي لتحسّن سعر الصرف الفعلي (effective) تجاه سلة من العملات، الناجم عن التدفقات بالعملات الصعبة التي تؤدي إليها فورة القطاع المنجمي؛ (٢) الأثر السلبي

لارتفاع أسعار المنتجات الوطنية مقارنة بالأسعار العالمية (différentiel d'inflation)، بما يضر القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. تتعرض البلدان التي تشهد ارتفاع "سعر الصرف الفعلي الحقيقي"، لتراجع الإستثمار المنتج فيها بسبب عوامل ارتفاع الكلفة وتراجع التنافسية التي يختصرها هذا المؤشر.

حالة لبنان

عالج باحثون عدة هذه المسألة في حالة لبنان. احتسب إسكندر مكريل ارتفاع مؤشر "سعر الصرف الفعلي الحقيقي" خلال التسعينيات. وهي كانت ٧٧ % بين ١٩٩٢ و ٢٠٠٠ (مكريل، ٢٠٠١). وأعدت دراسة أخرى احتساب المؤشر للحقبة ١٩٩٠-٢٠٠٠، الذي تبين أنه ارتفع بنسبة ١٠٠ % خلال هذه الحقبة. أي أن كلفة الإنتاج في لبنان تضاعفت خلال عشر سنوات. الأمر الذي يفسر إنعدام الإستثمارات المنتجة على امتداد الحقبة. لعب تثبيت سعر الصرف الإسمي (١٥٠٠ ل ل مقابل دولار واحد)، الذي أخفى تحسناً كبيراً في سعر الصرف الفعلي، الدور الرئيس في إحباط الإستثمار والنمو خلال الحقبة.

٢. بنية الإقتصاد اللبناني كإقتصاد خدمات وإقتصاد ريعي

- إقتصاد الخدمات

يمكن استخدام مفهوم إقتصاد الخدمات والريع لوصف التجربة اللبنانية المعاصرة برمتهما. نشأ إقتصاد الخدمات في لبنان من خلال الوظيفة التي إنيطت ببيروت من قبل القوى الإستعمارية منذ القرن التاسع عشر، وأدت إلى نشوء إقتصاد-مخزن (entrepôt) وتطور الأنشطة الخدماتية في بيروت. قرأت كارولين غايتس التجربة، وأظهرت إستمرار هذه الوظيفة بعد المتصرفية، أي خلال حقبة الإنتداب ثم حقبة الإستقلال. سمّت الإقتصاد اللبناني "إقتصاد خدمات منفتح على الخارج" (outward oriented tertiary economy) (غايتس، ١٩٩٨).

أظهرت أرقام موازين المدفوعات خلال الستينيات مثلاً، غلبة القطاعات المنتجة للخدمات على القطاعات المنتجة للسلع في تكوين الدخل الوطني. كما أظهرت غلبة المداخيل الريعية، أي مداخل الترانزيت والسياحة والريع المالية، أو الفوائد على الودائع المصرفية،

إلخ. في تكوين هذا الدخل. وجد سليم نصر أن السلبية الأهم في التجربة اللبنانية جسدها الحد من القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني (limitation of productive capacity) على امتداد الحقبة حتى ١٩٧٥ (نصر، ١٩٧٨). وأظهر ألبرداغر كيف أدى تعاطي الدولة اللبنانية مع ريف لبنان خلال حقبة الإستقلال إلى إفراغه من أهله (داغر، ٢٠١١).

- رأسمالية أصحاب الرئوع المالية

أضاف ألبرداغر إلى قراءة كارولين غايتس قراءة أخرى للتجربة تحت عنوان "رأسمالية أصحاب الرئوع المالية" (capitalisme de rentiers). قرأ التجربة بوصفها تعبر عن أولوية مصالح "أصحاب الرئوع المالية" (financial rentiers) على مصالح "الرأسماليين الصناعيين" (industrial capitalists) (داغر، ٢٠٠٨). وهو تمييز مأخوذ من الأدبيات الكيبنزية والمابعد-كيبنزية (بارغيز، ١٩٨٩؛ سيكاريسيا ولافوا، ١٩٨٩).

مع الفورة البترولية إبتداء من ١٩٧٣ ونشوب الحرب الأهلية في لبنان، تحول هذا الأخير من "إقتصاد خدمات منفتح على الخارج" إلى "إقتصاد قائم على التحويلات" (économie de transfert). وتم تصنيفه في فئة الإقتصادات شبه-الرئعية (économie semi-rentière). أخذاً عن عبد القادر سيد أحمد. وذلك بمعنى تأثرها الشديد بالتدفقات المالية الخارجية، الآتية من الدول البترولية الرئعية، على شكل منح حكومية أو تحويلات للعاملين في الخارج (سيد أحمد، ١٩٩٦). وهي تدفقات لها مفاعيل "الداء الهولندي"، لجهة تسببها بـ"مفعول إنفاق" يرفع الأسعار، ومفعول تحسّن لسعر الصرف الفعلي للعملة.

إذا جمعنا بين مفهوم "الداء الهولندي" وتوصيف لبنان كـ "إقتصاد شبه-رئعي"، نفهم أن استثمار الغاز اللبناني سوف يفاقم الوضع القائم، لجهة تعزيز إستمرار إقتصاد غير منتج "معتمد على التحويلات". وسيغذي استثمار هذا الغاز استمرار حالة "داء هولندي" مزمنة، تعيق الإستثمار المنتج وتحبط النمو.

يمكن أن نضيف أن من شأن تحويل لبنان إلى "إقتصاد منجمي"، بمعنى مساهمة القطاع المنجمي بشكل قوي في الناتج الوطني، تعزيز نشوء إقتصاد توزيعي غير منتج. أوضح حازم ببلوي (ببلوي، ١٩٨٧) وجياكومو لوتشياني وميشال شاتلو هذا المأل للإقتصادات العربية. شرح دولاكروا الشروط الدولية التي تبيح إقامة دول بحت توزيعية (distributive)

(state) (دولاًكروا، ١٩٨٠). مَيّز شاتلو بين الإقتصاد المنتج (économie de production) والإقتصاد التوزيعي (économie d'allocation) (شاتلو، ١٩٨٦). واعتمد لوتشيانى هذا التمييز فى قراءة التجربة العربية وبلورة مفهوم الدولة التوزيعية (allocation state) (لوتشيانى، ١٩٨٧).

كتبْت فى وقت سابق أنه يمكن أخذاً بالإعتبار لطبيعة النظام السياسى فى لبنان، المكوّن من "أصحاب سلطة محلية" (local power holders) (بريسلر، ١٩٨٨)، القول أن أموال الغاز سوف تتوزّع على الأقطاب السياسيين لإفادة جمهورهم الإنتخابى وإعطائهم شرعية سياسية إضافية تؤيد واقع الأزمة فى لبنان. وما قلته غير كافٍ. هناك مفاهيم مأخوذة من الإقتصاد السياسى لم أعتدها فى هذا العرض. وهى تربط بين طبيعة النظام السياسى القائم وبين الفعالية الإقتصادية. وهناك أدبيات نظرية أكثر تخصّصاً تتناول العلاقة بين إنتاج السلع والخدمات العامة، والإنقسام فى المجتمع، والأصح فى النخبة، على أساس "إثنى"، أى طائفى ومذهبى، وعدم فعالية استخدام الموارد الوطنية.

٣. كيف يمكن استخدام الربح لخلق شروط بقاء اللبنانيين فى أرضهم

لا يكفى أن تكون هناك تدفقات مالية ذات منشأ خارجى، تزيد الودائع فى القطاع المصرفى، وأن تكون واجهات المصارف جميلة وأن يكون هناك فائض فى ميزان المدفوعات، وكل هذا الهراء القديم، لكى تكون الأمور بألف خير. ها نحن أما قطاع مصرفى تبلغ نسبة الودائع فيه ٣٥% من الناتج، فى حين يستمر نرف الهجرة إلى الخارج بدون توقّف.

يمكن استخدام أموال الغاز لـ: (١) تمويل بناء إقتصاد منتج؛ (٢) تمويل الإنفاق الإجتماعى الذى يُبقى اللبنانيين فى أرضهم.

- استخدام الربح المنجمى لتمويل بناء إقتصاد منتج

نحن بحاجة لاستعادة الحماية الجمركية كأداة رئيسية من أدوات السياسة التجارية، وذلك لحماية المنتجين اللبنانيين من الإغراق والمنافسة. الحماية والدعم هما الوسيّلتان اللتين ينبغى اعتمادهما لدعم صناعات ناشئة ولدعم الصناعات القائمة التى تقاوم بشق

النفس المنافسة الخارجية، وغالباً ما ينتهي صراعها غير المتكافئ مع المنافسة الخارجية بإفلاسها وخروجها من السوق. تمثل الحماية والدعم أول الشروط لبناء إقتصاد منتج.

الشرط الثاني هو إنشاء "مصرف وطني للتنمية" بأموال الغاز، يقدم قروضاً طويلة الأجل للصناعيين، ويتابع جهودهم لحيازة القدرة التنافسية الدولية.

الشرط الثالث هو دعم الإستثمار الصناعي بأموال الغاز، من خلال تنفيذ برنامج يُنشئ ١٠٠ منطقة صناعية على امتداد الأرض اللبنانية، تُجهّز لاستقبال الصناعات الجديدة.

الشرط الرابع هو استخدام أموال الغاز لتطوير البنى التحتية للمواصلات، بما يقرب المسافات ويجعل لبنان برمته مدينة واحدة.

- استخدام الربح المنجمي لتمويل الإنفاق الإجتماعي

في الماضي كانت تثير حنقنا مسألة التركيز على أن مشاكل لبنان هي مشاكل سوء توزيع للثروة والدخل. كنا نرى أن هذه المقاربة لقضية التنمية تغفل تعريفها كـ "تصنيع متأخر"، على شاكلة ما فعلت بلدان شرق-آسيا التي خرجت من التخلف وأصبحت بلداناً صناعية.

المقصود بالإنفاق الإجتماعي، الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان وشبكة الأمان الإجتماعي، أي الضمان الصحي الشامل.

يكتسب الإهتمام بهذا النوع من الإنفاق أهمية قصوى، إذا أخذنا بعين الإعتبار أن لبنانيين كثير، يهاجرون من بلادهم نهائياً لأن أوضاعهم لا تسمح لهم بتمويل دراسة أولادهم أو دفع كلفة الطبابة، أو إيجاد سكن لائق، أو مواجهة الطوارئ في حياتهم، لأن ليس لديهم تغطية أو ضمان صحي.

المراجع

- Beblawi Hazem, " The Rentier State in the Arab World", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 9, n. 4, 1987.
- Chatelus Michel, "Revenus pétroliers et développement: leçons de l'expérience du monde arabe", *Revue Tiers-Monde*, n. 107, juin-septembre, 1986.
- Corden W. M., "Booming sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", *Oxford Economic Papers*, 36, 1984.
- Delacroix J., "The Distributive State in the World System", in *Studies in Comparative International Development*, fall 1980.
- Gates Carolyn, *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy*, London: centre for Lebanese Studies with I.B. Tauris, 1998.
- Luciani Giacomo, "Allocation Versus Production States: a Theoretical Framework", in: Beblawi, Luciani eds., *The Rentier State in the Arab World*, London: Croom Helm, 1987.
- Nasr Salim, «The Crisis of Lebanese Capitalism», *Merip Reports*, December, 1978, pp. 3-13.
- Parguez Alain, "Cet âge de l'austérité", in *Economie Appliquée*, tome XLII, 1989. N. 1, pp. 71-89.
- Preisler Barry, " Lebanese Politics", in B. Preisler, *Lebanon, The Rationality of National Suicide*, Ph.D. Dissertation, Univ. of California, Berkley, 1988, pp. 152-180.
- Roemer M., "Dutch Disease in Developing Countries: Swallowing Bitter Medicine", in: Matts Lundhal ed., *The Primary Sector in Economic Development*, London : Croom Helm, 1985.
- Seccareccia Mario, Marc Lavoie, "Les idées révolutionnaires de Keynes en politique économique et le déclin du capitalisme rentier", in *Economie Appliquée*, Vol. XLII, N. 1, 1989, pp. 47-70 .
- Sid Ahmed Abdelkader, *Economie politique de la transition dans les pays en développement: le cas de la Syrie*, Paris: éditions Publisud, 1996.

إسكندر مكريل، " في اسباب تباطؤ النمو الاقتصادي في لبنان"، النهار، بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠٠١.

ألبر داغر، "التجربة الاقتصادية الليبرالية في لبنان"، "الأخبار"، في ١٨ و ١٩ كانون الثاني ٢٠١٠، أُعيد نشرها في ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، (بيروت: "دار الطليعة"، بيروت، ٢٠١٢)، ٢٢٤ صفحة، ص ١١٨-١٣٨.

ألبر داغر، "التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه سوريا ولبنان في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، نشرت في الملحق الاقتصادي لصحيفة البعث، في ٦ و ٢٧ حزيران و ١١ و ١٨ تموز، ٢٠٠٠، وفي مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٣٣، حزيران ٢٠٠٠، ص. ٨٧-١٤٥، وفي صحيفة السفير، بتاريخ ١١ و ١٣ و ١٥ و ٢١ كانون الاول ٢٠٠٠، ثم في ألبر داغر، لبنان وسوريا، التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة (بيروت: دار النهار، ٢٠٠١)، ٢٤١ صفحة، ص. ١٧-٩٢.

ألبر داغر، القوى العاملة في لبنان: الواقع والآفاق المستقبلية"، مساهمة في مؤتمر "الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في لبنان"، ١١ - ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٠، نشرت في المجلد السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP، 2001، ص. ٨٥-٩٩)، وأعيد نشرها في ألبر داغر، أية سياسة صناعية للبنان: مقارنة مختلفة لدور الدولة في الإقتصاد (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٥)، ١٩٧ صفحة، ص. ١٢٧ - ١٥٢.

ألبر داغر، "دور الدولة في المشروع التنموي اللبناني"، مقالة نشرت في النهار بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠٠٨، تحت عنوان: "دور الدولة التنموي: متى تجاوز "الشيحية"؟"، وأعيد نشرها في ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، (بيروت: "دار الطليعة"، بيروت، ٢٠١٢)، ٢٢٤ صفحة، ص ١١١-١١٨.

ألبر داغر، "كيف أفرغ ريف لبنان من أهله"، الأخبار، ٥ و ٦ أيلول ٢٠١١، أُعيد نشرها في ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، (بيروت: دار الطليعة، ٢٠١٢)، ٢٢٤ صفحة، ص ١٣٨-١٥٩.